اخبارهم

■ **قالت** مسؤولة الانشطة النسوية في مديرية الشباب والرياضة في نينوى وورود راضي انه تم تشكيل ثلاثة فرق نسوية في العاب كرة اليد وكرة السلة وخماسي القدم.

واضافت ان المنتديات الرياضية في محافظة نينوى باشرت بتنفيذ برنامج اعداد المنتخبات النسوية والذي يعد احد البرامج والمشاريع الرياضية لوزارة الشباب والرياضة وفي جميع المحافظات مبينة ان ٥٠ لاعبة تشارك في هذه الالعاب المشمولة بالبرنامج وتجري تدريبات الفرق وفق جدول زمني وباشراف محاضرين متخصصين في هذا المجال.

واشارت مسؤولة الانشطة النسوية الى ان منتديات الموصل والقوش وبرطلة هي التي وقع عليها الاختيار لتنفيذ هذا البرنامج الذي يهدف الى تفعيل وتطوير الرياضة النسوية ورفد المنتخبات النسوية بالعناصر الرياضية الكفوءة من خلال تنمية قابليات اللاعبات وتوسيع القاعدة الرياضية النسوية ولاسيما في محافظة نينوى.

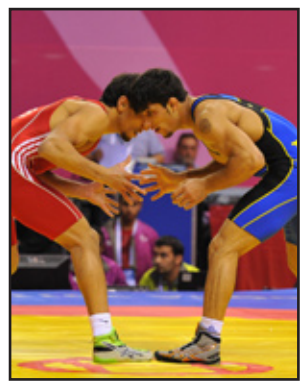
جانب من استعدادات منتخبنا

■ **يستعد** منتخبنا الوطني للشباب للمشاركة في بطولة آسيا بالمصارعة الحرة والرومانية التي ستقام في كازاخستان للمدة من ٣٠ أيار الحالي ولغاية ٤ حزيران المقبل. وقال أمين سر الاتحاد العراقي المركزي للمصارعة محمد عبد الستار لـ(المدى) : ان اتحاد اللعبة سمى وفد منتخبنا الوطني للمشاركة في البطولة ويتالف من إبراهيم خليل جمعة النائب الثاني لرئيس الاتحاد رئيسا للوفد ويضم في عضويته هيثم جلوب نائبا لرئيس الوفد وخالد جمال عبد الحميد حكما دوليا فيما يتولى المدربان عباس مكسر رشك ومؤيد محمد احمد مهمة تدريب مصارعي الرومانية ، على ان يتولى مهمة تدريب مصارعي الحرة المدربان سعد عبد الستار حمودي وأنور هاشم محمد فضلا عن ستة لاعبين وهم حسين أمير سعدون وعلي صفاء عبد الرسول واحمد صالح للمصارعة الرومانية و تتألف تشكيلة فريق المصارعة الحرة من سيف سلمان ونوار عبد الجليل لعيبي وسمير مهدي عبد علي . وأضاف : ان منتخبنا الوطني للشباب باللعبة بدأ تدريباته الفعلية في نادي الكاظمية امس الاول السبت والايام المقبلة قبل السفر الى كازاخستان للوصول الى الجاهزية المطلوبة التي من خلالها نسعى لتحقيق نتائج تتناسب وحجم الاهتمام باللعبة وكذلك مستوى الاداء العالي للاعبينا الذين نتوسم بهم مستقبلا زاهرا للمصارعة العراقية. وفي سياق متصل أكد عبد الستار ان منتخبنا الوطني للمتقدمين يخوض الان غمار منافسات بطولة الهند الدولية بفعاليتي الحرة والرومانية ايضا التي انطلقت منافساتها يوم الخميس الماضي الموافق ٢٤ ولغاية ٢٨ من أيار الحالي. واشار عبد الستار الى ان اتحاد اللعبة سمى وفده لهذه البطولة الذي تألف من عضو الاتحاد حسن فاضل صالح رئيسا للوفد وعبد الكريم رحيم صادق مدربا و ضم سبعة لاعبين هم : بكر مصطفى عباس وقاسم صبيح فاضل وزيد هلال ماجد وهشام مجيد علي ونزار جبر بوشي ومحمد سهيل حسين ويحيى عبد الكريم جواد فضلا عن الحكم الدولي محمد حسن محمد الذي يتم تكليفه بمهام تحكيمية في هذه البطولة ، مؤكدا ان اتحاد اللعبة يطمح من اللاعبين تحقيق نتائج ايجابية من خلال خطف الميداليات الملونة لاسيما ان منتخبنا استعد لهذه البطولة استعدادا مثاليا للظهور بالمستوى المطلوب.

وزير الشباب والرياضة جاسم محمد جعفر لـ(المدى):

الرئيس والأمين المالي لأندية المؤسسات بالتعيين مستقبلاً

(١-٢)

أغلقت وزارة الشباب والرياضة ملفاً ساخناً قبل منتصف العام الحالي باجراء انتخابات الاندية الثكلى بهموم الادارات وميزانياتها المعلقة على حبال المُنح والقروض وفق لوائح أثارت لغطاً كبيراً بين المتنافسين ، ورافقها اتهامات حادة ضد الوزارة التي تصدت لها بموضوعية كبيرة وفق بياناتها المعلنة طوال سير عملية الانتخابات التي لم يبق من ملفها سوى وريقات صغيرة شغلت محور اهتمام الوزارة وعلى رأسها الوزير المهندس جاسم محمد جعفر حيث أكد وجود تحول كبير في أفق الممارسة الديمقراطية للاندية بعد حسم قانونها المرتقب قبل نهاية السنة الحالية سيكون ذا تأثير كبير في رسم سياسة رئاسة النادي واقرار مصيره لاسيما بالنسبة لأندية المؤسسات.

□ أجرى الحوار / إياد الصالحي

المهندس جعفر ضيّف (المدى) في مكتبه وخصها بحديث مهم متضمناً توجهات مهنية شفافة لمجمل الحراك الفاعل لأدوات وزارته في ما يخص شؤون الانتخابات وجدوى بقاء الاندية الكسولة و"المحتلة" من اشخاص بعينهم اصبحوا عبئاً وليس عوناً لها ، وماذا تم بصدد متابعة المشاريع الجارية في جميع المحافظات ، وكيف السبيل لحل مشكلات المتجاوزين على اراضي الوزارة ، وهل ان نسب الانجاز في مدينة البصرة الرياضية تتوافق مع اطلاق العد التنازلي لموعد افتتاحها المقرر في الثلاثين من تشرين الاول المقبل ، فضلاً عن ماهية مستلزمات الدعم اللوجستي والمادي الذي تقدمه الوزارة للمنتخب الوطني في طريق حملة الدفاع عن أمله في المشاركة للمرة الثانية في كأس العالم بعد ان واجهته مصاعب جمة بانتظار مساهمة الجميع في تذليلها قبل دخوله التنافس مطلع حزيران المقبل.

رعد حمودي كان جاداً باقامة الانتخابات في وقت مبكر

وهجوم عنيف على الوزارة بعد إقرار اللوائح بسبب عدم تماشيها مع رغبات ممن يعنيهم الامر!

× *ربما تغاضيكم عن تضمين اللوائح الرئيسة التي تنهي تشبث ذات الوجوه على مقاعدهم الوثيرة ما اعطى انطباعاً ان الانتخابات كانت شكلية ومحسومة سلفاً ؟*

– نعم ، هذا صحيح ، فبعد دراسة اللوائح وما جرى من حديث لهيئة الرأي والمعنيين في قضية الانتخابات كنت اتوقع عدم حصول تغييرات جوهرية ، وتم انتخاب ذات الوجوه التي فشلت فشلاً ذريعاً ومؤشر عنهم بكامل المواصفات انهم لم يكونوا في يوم من الايام رعاة للأندية ، بل مستفيدين من ادارتهم لها!

لهذا اقول ان الانتخابات وفق رؤيتنا كانت شفافة وواضحة وديمقراطية مئة بالمئة ولم نتدخل في شؤون الهيئات العامة ، بل خصصنا برامج توعية لها كيف تنتخب وما اسس اللائحة وما صفات الرئيس والنائب والامين المالي ووصل الحد برؤساء بعض الاندية ممن يرون في الرئاسة إرثاً لهم أن يبدوا تخوفاً وقلقاً من تلك البرامج التي استفزتهم ، وقال بعضهم بصريح العبارة لماذا لا تقصونا من مناصبنا مباشرة بدلاً من ان تتعبوا انفسكم في هذه البرامج ؟!

الخلاصة المفيدة اننا اعتبرنا اقامة الانتخابات واجباً وطنياً لكن النتائج لم تكن بمستوى الطموح ، ونتمنى في المرحلة الثانية بعد صدور قانون الاندية ان نصل بمفهوم ادارة النادي كأنه شركة تعمل ضمن وزارة التخطيط يجب على مديرها عندما يوجّه له عمل ما ان تتوفر له حسابات وهيئة وامكانيات ومستلزمات تعينه على تسنم المشروع لان النادي مشروع رياضي كبير يجب ان يمتلك رئيسه الامكانية والارضية على إنجاح ناديه وتطوير الرياضة فيه لا ان يتحول عمله ٢٤ ساعة خارج مقره ويتشكى الى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المحافظة وبعض الشركات الأهلية لتأمين المال للنادي ، وكثيرون يتحدثون عن دائنيتهم للنادي بمبالغ تصل الى ١٥٠ او ٢٠٠ مليون دينار !! ولا ادري كيف سمح هؤلاء لانفسهم ان يقدموا قرضاً للنادي بهذه المبالغ وهم يعلمون انه لا يمتلك قاعدة مالية جيدة او استثماراً يمكنه من تسديد ديونه ؟! هذه الصورة البائسة يجب ان تنتهي ، لكن كما قلت ان الوضع السياسي العام وضعنا في زاوية حرجة لم نكن نطمح اليه .

× *اعترافكم بعدم رضاكم على بقاء ذات الوجوه في رئاسة بعض الاندية لأكثر من دورة انتخابية يثير فينا حيرة التساؤل : ألم يكن من الاجدر قبل صدور اللوائح العمل بنظام درجات تقييم الأندية ما لها وما عليها ، لاسيما لديكم مسح شامل لجميع الاندية النشيطة والكسولة ؟*

– لدينا ٤٦ نادياً تقييمهم اقل من ١٥٠ درجة ، ولم نجرلها الانتخابات لاننا نشعر انها لا تمتلك مقاومة البقاء بفاعلية ، ونحاول ان نقلصهم الى ٢٠ او ٣٠ نادياً وقسم منها مكوناً من هيئات عامة مؤلفة من أخ وأخت وعمة وخالة !! وستكون هذه الاندية محور دراسة ونقاش من اللجنة العليا للانتخابات في المرحلة الثانية المقبلة ، ونحاول ان نخرج بقرار حاسم لسحب موافقة تأسيسها والغائها.

× *وهل يستلزم القرار كل هذه الدراسة والتمحيص اذا كانت المؤشرات صائبة تؤكد عدم أهليتها في البقاء كأندية مؤثرة؟*

– المشكلة في بعض الاجتهادات حيث يؤكد البعض على إلغاء قانون الاندية والبعض الآخر يؤكد عدم الغائه ، وحالياً نحن على ابواب حسم قانون الاندية وسيتم إقراره قبل نهاية السنة ونوضح فقراته من دون اللجوء الى العواطف ، وسيكون عملنا مهنياً صرفاً ، نقوي الاندية المتمكنة وننهي الاندية الضعيفة التي لا تمتلك القدرة على البقاء ونفسح المجال لمن لديه القدرة على فتح فروع لناديه ، فمثلاً إذا اصبح لنادي النجف فرع في المشخاب تنتفي الحاجة لاستقلالية الأخير ، وهذا ما سنضمّنه في قانون الاندية ونفعّله بصورة موضوعية ولن نتراجع عنه ، وصراحة إذا شعرنا ان الوضع العام لا يشجع على استمرار وفاعلية هذه الاندية نلجأ الى اجراء انتخابات جديدة عام ٢٠١٣ بعد اصدار قانون الاندية.

× *وهل سيشمل قرار الدمج اندية المؤسسات ايضاً؟!*

– انصافاً لابد من الاشارة الى ان عمل اندية المؤسسات يسير بخطوات جيدة ، لكننا لسنا مع تفريخ ستة اندية تعود لمؤسسة واحدة ، فاذا تمكنت وزارة النفط مثلا من ايجاد ناد قوي واحد له فروع في المحافظات شريطة ان لا تحمل اسماء مختلفة وهيئات عامة متباينة ، بل هيئة عامة واحدة وهيئة ادارية واحدة ايضا هذا يعني ان الدمج سيعود بالفائدة على نتائج الرياضة في نادي النفط بدلاً من تشتت الجهود وتبديد المال ، فمن المؤسف ان يتم صرف اكثر من سبعة مليارات دينار على اندية النفط ولم نرَ شيئاً متحققاً على الارض يستحق هذا المبلغ الكبير الذي يفترض ان يصرف ربعه على بناء المنشآت وتوفير المستلزمات ، وبما ان الصرف المالي يقع ضمن الحالة غير الطبيعية احياناً في تقدير (المراقبة والتدقيق) ما يجعلنا نصف ذلك بالهدر اذا لم نسمه فساداً في المال العام.

× *في ظل كل هذه المشكلات التي تعانيها وزارتكم والاعباء التي تحملتها منذ عام ٢٠٠٣ حتى الآن ، متى تفكرون في اطلاق سراح الاستثمار المقيّد بالشكل الذي يتيح للنادي حرية التصرف بشؤونه وماله على غرار نظام الشركات الخاصة المملوكة لرجال الاعمال والمؤسسات الخاصة ؟*

– حتى هذه اللحظة يوجد عدد كبير من الأندية تم انشاؤها على ارض تابعة للوزارة ، وأكدنا سابقاً ان كل ناد يروم الاستثمار في الرياضة وليس في المحال او الدكاكين ، ويبني قاعات ومسابح وحتى مراكز للرشاقة وجوانب اخرى تتعلق بالرياضة حصراً فان الوزارة مستعدة لان تضع ارضها تحت تصرف النادي ، وخلاف ذلك فإن الوزارة تخشى ان تتحول اراضيها الى مرائب واسواق لا تليق بالنادي ولا تشجع على جلب الاموال لرداءتها وعدم نظافتها ، وبالتالي نفقد الارض ومصداقية الرياضة حتى وصل الحال الى أن بعض اراضينا محتلة من المتجاوزين واصحاب المشاريع الصغيرة البائسة والبعيدة عن الرياضة ، الأمر الذي صعّب مهمتنا لبناء قاعات في بعض الاندية بسبب ضيق المكان ومشكلات التجاوز الراهنة.

× *معاناتكم هذه تتجسد واقعياً اليوم في سطوة اصحاب المحال التجارية القابضة والخانقة ضمن حدود نادي الكرخ ما تعذر على مسؤوليه التواصل مع الشركة المنفذة لمشروع اعماره واستثماره لاحقاً ، ما دور الوزارة أزاء هذه القضية ؟*

– صراحة لم نتساهل في يوم ما مع المتجاوزين في اي ناد سواء في العاصمة أم المحافظات ، وبالمقابل يتم منح المتجاوز ٣-٥ ملايين دينار استناداً الى قرار الامانة العامة لمجلس الوزراء مقابل اخلائه المكان ، وبدورنا اخرجنا جميع المتجاوزين على اراضينا باستثناء قلة وجدنا عدم تأثير بقائهم على بعض الملاعب الكبيرة التي تتوفر فيها جميع الامكانيات وتحيط بها ٤-٥ محال لم تسبب عائقاً للملعب وفرضنا على اصحابها استبدال واجهاتها وترتيب اماكنها وابقيناها لمدة سنة ، وفي السنة القادمة لنا الحق في هدمها واسترداد المساحة المتجاوز عليها لصالح الملعب، ولكن المشكلة في نادي الكرخ اكبر من ذلك بكثير، بعد ان انسحب النادي من عملية الاستمرار في الضغط على الآخرين ولم يكن قوياً في محاججته لهم ، وكان يجب ان يتفهم المستأجرون موقفهم ، ومن غير المعقول ان يبقوا في محالهم الى آخر العمر! فمن حقهم ان يواصلوا في العناد ويمتنعوا عن الاخلاء اذا كنا سنعطي تلك المحال الى غيرهم لكن نادي الكرخ يسعى الى هدمها والمباشرة ببناء هيكل هندسي جديد للنادي برمته ، وعليه لا خيار امام اصحاب المحال سوى الاخلاء حسب قوانين ومواثيق البلد التي تنص على انه في حالة قيامك بتجديد البناء اعطاء مبالغ مناسبة للطرف المتضرر مقابل إخلائه المكان المتجاوز عليه.

وسبق ان تحدثت مع رئيس الهيئة الادارية لنادي الكرخ شرار حيدر في اكثر من مناسبة واتضح لي ان الهيئة لم تكن مقتنعة بالمستثمر ، وحصل خوف من كلا الطرفين ، فالشركة غير مهيئة ، ولم تكن واضحة المعالم وامكانياتها المالية تشوبها الضبابية ، فضلاً عن التظاهرات التي اقامها اصحاب المحال المحيطة بالنادي ، هذه الارهاصات المتبادلة قوّضت الثقة بين الطرفين ، الأمر الذي دعا ادارة النادي الى التريث نوعاً ما.

× *قبل ان ننهي محور الانتخابات لابد من توضيح موقفكم تجاه قضية نادي الشرطة حيث فسّر المعارضون ما جرى قبيل اجراء انتخابات النادي انكم طويتم ملف اللوائح تحت طاولة " المحاباة " لوزارة الداخلية وقبلتم ملف مرشحها بعد انتهاء المدة المحددة لتقديمه ، اين الحقيقة؟!*

– ليس لدينا موقف خفي في اية قضية نشرف عليها سواء الانتخابات أم غيرها ، وبالنسبة لنادي الشرطة وعموم اندية المؤسسات نعطي لرئيس المؤسسة الدور في اختيار رئيس النادي والامين المالي ، واكشف هنا اول مرة اننا سنثبّت في قانون الانتخابات المقبل صلاحية رئيس المؤسسة في تعيين مرشحين لهذين المنصبين ولن يدخلا الانتخابات ودليلنا واضح ان رئيس المؤسسة الذي يمنح النادي ٧ مليارات دينار يجب ان يعرف منافذ انفاقها ، وله الحق ان يتدخل في سياسة ادارة النادي تجنباً لاي تقاطع يضعه في مشكلة كبيرة يدفع ثمنها الرياضيون والعابهم التي تبقى بحاجة الى الاموال لتقف على مسافة قريبة من الاندية البطلة والمميزة وهذا ما حصل بين وزير الدفاع وادارة نادي القوة الجوية.

لذلك نحن كجهة قطاعية نرى ان المؤسسات التي تمنح اموال طائلة لانديتها وتحاول تطوير الرياضة مسموح لها بحرية كاملة ان تختار رؤسائها كما حصل في جميع المؤسسات التي اشترك ممثلوها في الانتخابات وفق هذا المفهوم من التنسيق والتعاون مع وزارتنا من دون استثناء ناد أو محاباة آخر ، ولا يهمنا إن كان قائد القوة الجوية مثلاً رياضياً أو لم يمارس الرياضة أو لم يكن عضواً في الهيئة العامة ، بل المهم اننا نرى في وجوده قوة لنا وللنادي وللهيئة نفسها ، وهكذا الحال مع اندية النفط وغيرها.

وعلى هذا الاساس تم التعامل مع نادي الشرطة لانه من حق رئيس المؤسسة التابع لها النادي ان يختار مرشحاً حائزاً على مؤهلات القيادة وربما لم يجدها في شخص آخر أو لديه سياسة معينة ، وعندما تبنّى رئيس المؤسسة ترشيح شخص معين في بداية الامر اتضح انه مشمول في قضية المساءلة والعدالة ، وطلب من وزارتنا قبول ترشيح شخص ثان فاستجبنا له ايماناً منا ألا تكون الانتخابات آلية تقاطع بين رئيس المؤسسة والنادي ، وتوجب علينا مراعاة رأي وأفكار الاول وهذا ما حصل بالفعل.

أما ما أثير هنا وهناك عن مدى قانونية المرشح الفائز بالانتخابات ، فنؤكد اننا منحنا الاستثناء وفق مقتضيات مصلحة وفائدة لنادي الشرطة ككيان ، ولو كانت هناك مشكلة جراء ذلك لما صوّت ٣٧٢ عضواً لصالح رئيس النادي المنتخب ومن معه في الهيئة الادارية ممن انتخبوا بقناعة ، ما يعطينا دلالات واضحة ان النادي ماض في ستراتيجية جديدة.

× *هل فتحتم قنوات اتصال مع اطراف الأزمة لوأدها بوقت مبكر قبل ان يستغلها البعض لزيادة توتر العلاقات وتخيل سيناريوهات المؤامرة ونعيهم روح الديمقراطية في نادي الشرطة ؟*

– للتاريخ اقول .. سبق ان حددت ثلاثة مواعيد للقاء الوكيل الاقدم لوزارة الداخلية عدنان الأسدي برئيس نادي الشرطة السابق رعد حمودي في جلسة مكاشفة ومصارحة تحسم القضية كلياً من دون ان تتفاقم في وقت لم يعلن حمودي بعد سحب ترشيحه من الانتخابات ، لكن الجلسة لم تعقد ولست مسؤولاً عن فشل محاولة تحقيق اللقاء الودي بينهما ، كما كان موقفنا ايجابياً في قضية اصرار رئيس المؤسسة المسؤولة عن نادي الشرطة على حل هيئته الادارية عندما رفضنا ذلك تقديراً واحتراماً للكابتن رعد حمودي باعتباره يشغل منصب رئيس اللجنة الاولمبية أولاً وجديته بتقديم كتاب رسمي للوزارة في نيسان الماضي اعلن فيه استعداد النادي لاجراء الانتخابات التي تمت وفق الأطر القانونية بعدما فصلنا بين اندية المؤسسات والاندية الاخرى.

■ **يتبع في عدد غد الاربعاء**

فشل مسعانا في مواجهة حمودي مع الأسدي بعد رفضنا حل إدارته

لسنا مع تفريخ المؤسسة الواحدة أندية عدة ، وسنعمل على توحيدها

بعض أراضينا محتلة من المتجاوزين أصحاب المرائب والدكاكين

قانون الاندية الجديد سينهي الضعفاء وعموميات الاشقاء والأقرباء!

منحنا نادي الشرطة استثناءً قانونياً بشهادة ٣٧٢ صوتاً !

المهندس جعفر اثناء حديثه للصالحي.. (تصوير/ محمود رؤوف)